**المركز الدولي لعلوم الإنسان – المدرسة الخريفية 2016**

**دور الشباب في الإنتقال نحو الديمقراطية وترسيخ قيمها في مجتمعاتهم**

**العميد د. كميل حبيب**

**مداخلة: الإنتقال نحو الديمقراطية وتحدياته**

**العميد د.كميل حبيب عميد كلية الحقوق والعلوم السياسيّة والإداريّة –الجامعة اللبنانيّة**

**2016**

 من الصعب تحديد الاولويات بالنسبة للدول التي لا تعرف النظم الديمقراطية والتي لم تختبر أي نوع من التجارب الديمقراطية. وهنا تكمن أوجه الخلاف والإختلاف حول مدخل من مداخل الإنتقال الى نظم حكم ديمقراطية. فهناك من يرى أن الإنتقال من نظم حكم الفرد أو القلة الى نظام حكم ديمقراطي يجب أن يكون تدريجياً. فإما أن يتم الإنتقال من الاعلى بقيادة إصلاحيين من داخل النظام ، وإما من خلال التفاوض بين الإصلاحيين من داخل النظام والمعارضة من خارجه. ويذهب آخرون الى القول أن الإنتقال يمكن أن يحصل حتى من أسفل أي من خلال عامل التظاهرات الشعبيّة.

 ولقد شهد التاريخ الحديث الإنتقال الى نظام حكم ديمقراطي، وذلك على مرحلتين: مرحلة أولى تشهد إنهيار النظام الحاكم، ليتبع ذلك مرحلة إنشاء نظام ديمقراطي. يجب الإشارة الى ان مفهوم الديمقراطية هو أبعد وأوسع من التجربة الإجرائية للديمقراطية عبر صناديق الإقتراع. فالديمقراطية تشتمل على خصائص تحتاج لها كل الديمقراطيات حتى تترسخ وتنمو. وهذه الخصائص هي:

1-الحرية والمساواة في شتى جوانب الحياة الشخصية والعامة.

2-التسامح والحوار والتنوع والتعددية والقبول بالآخر.

3-سيادة الامة، وحقوق الإنسان، والعدالة، وتكافؤ الفرص وسيادة القانون.

4-الفصل بين السلطات التشريعيّة والتنفيذيّة والقضائيّة.

5-وجود مجتمع مدني فاعل في محاسبته للسلطة دون وصاية حكوميّة عليه.

كل هذا يعني أن الممارسة الديمقراطية تحتاج الى مثقفين وفاعلين ومشاركين، وهؤلاء يمثلون المواطنين في المجتمع. أي أنه لا توجد ديمقراطية من دون مواطنين أو مواطنة، والتي تعتبر السبيل الى دعم الديمقراطية وتعزيزها.

 إن الإنتقال الى الديمقراطية في المجتمعات العربيّة يبدو مشروعاً متعثراً وأمامه تحديات عديدة نوجزها على النحو التالي:

1-الإستقطاب الحاد الإسلامي-العلماني يعوق إمكانية تشكيل إجماع وطني يحمل شعار الديمقراطية ويعمل على تحقيقها.

2-ان العائلات الحاكمة لمجمل الانظمة هي في حالة حرب مع الشعب، ولقد إزدادت ممارستها القمعيّة مع بروز طبقة إجتماعية جديدة وفاسدة ناتجة عن التحالف الخفي بين رؤوس الاموال وأجهزة المخابرات.

3-غياب الديمقراطية داخل الاحزاب العربية، فكيف نراهن على التغيير نحو الديمقراطية عبر أحزاب إستبدت لجانها التنفيذية بأعضائها.

4-إنتفاء وجود معايير الإنتخابات الديمقراطية ، وهي الحرية والنزاهة:

أ-الحرية: حكم القانون، مبدأ التنافسية، ضمان حريات المعرفة والتعبير والإعلام، حرية تشكيل التنظيمات السياسية المستقلة عن السلطة التنفيذية.

ب- النزاهة: حق الإقتراع العام، تسجيل الناخبين بشفافية وحياد، الحياد السياسي للقائمين على الإنتخابات، قانون انتخابي عادل وفعال، دورية الإنتخابات.

5-إزدياد مساحات التهميش لشرائح إجتماعية عديدة مثل المرأة وأصحاب التحديات الجسدية وأبناء المناطق الريفية.

6-كيف يتم الإنتقال الى نظام حكم ديمقراطي في المجتمعات العربية في ظل إزدياد عدد الاميين، وإرتفاع نسبة البطالة، ووجود أكثر من 60 في المئة يعيشون تحت خط الفقر، وغياب الامن الغذائي العربي. هذه الحالة من البؤس، خلطت الاولويات عند المواطن ليصبح همه اليومي تأمين قوته اليومي. إذاً، إننا نعيش في حلقة مفرغة لا يمكن الخروج منها حتى لو تغيرت بنية النظام السياسي.

 إنني أرى أن تأسيس دولة المواطنة وحده الكفيل في نمو الثقافة الديمقراطية عبر تعزيز قيم المشاركة والمسؤولية الإجتماعية وضمان حقوق التملك والتعليم والخدمة الصحية والعمل. ان المشترك والمهم في مفهوم المواطنة هو مساواة جميع الافراد في حقوق المواطنة وواجباتها أمام القانون والدستور، وبغض النظر عن إنتماءاتهم الدينية والطائفية والعرقية والجنسية والطبقية. فلا ديمقراطية تدرك خارج إطار دولة المواطنة.